وقارن التقرير بين قرار التقسيم والوضع الحالي (تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٤٩)، فذكر ان مساحة الاراضي الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية، او الاحتلال العسكري لها، يبلغ ٧٧٥٠ ميلاً مربعاً (حصتها، حسب قرار التقسيم، كانت ٥٦٠٠ ميل مربع)، وعدد سكانها ٨٠٠ الف يهودي و ٧٠ الفاً ـ ١٠٠ الف عربي (عند اصدار قرار التقسيم، كان عدد سكان القطاع اليهودي ٥٥٠ الف يهودي و ٥٠٠ الف عربي). وبلغ معدل الهجرة الى اسرائيل، منذ ١٩٤٨/٥/١٥، ٢٥ الف مهاجر شهرياً. وبنتيجة القتال، طرد، أو هاجر، حوالى ٧٠٠ الف عربي فلسطيني من المناطق التي تحتلها اسرائيل الى الدول العربية المحيطة. ويبلغ عدد سكان الدول العربية الاعضاء في الجامعة، بمن فيهم العرب الفلسطينيون، حالياً، ٣٥ مليون نسمة (**المصدر نفسه**).

واستعرض التقرير جهود الولايات المتحدة لتفادي القتال، أو لايقافه، منذ اصدار قرار التقسيم، وخصوصاً مشاريع القرارات التي أوصلت الى قرارات الهدنة (التي كانت حسب تقارير اميركية سابقة في مصلحة اسرائيل)، وصولاً الى اتفاقية الهدنة بين اسرائيل والاردن ومصر ولبنان وسوريا. وكذلك قرار الجمعية العامة، في ١٩٤٨/١١/١٨، لانشاء برنامج اغاثة للاجئين الفلسطينيين. وفي ١٩٤٨/١٢/١١، وافقت الجمعية العامة، بمبادرة اميركية، على انشاء لجنة مصالحة. فتكوّنت من ممثلين عن تركيا وفرنسا والولايات المتحدة، وهي تحاول، الآن، التوصل الى تسوية بشأن الحدود، وانشاء نظام دولي لمدينة القدس، وايجاد حل لمشكلة اللاجئين العرب (**المصدر نفسه**).

وتضمّن التقرير ان الحكومة الاميركية تقدمت، من ضمن جهودها لدعم عمل لجنة المصالحة، ببيانات شديدة الى العرب واسرائيل. وكان الهدف، تجاه العرب، اقناعهم بمبدأ اعادة توطين اللاجئين في الدول العربية؛ وتجاه اسرائيل، لاقناعها بضرورة قبول مبدأ اعادة جزئية للاجئين، ومبدأ دفع التعويض الى الدول التي ترغب في ذلك، عن الاراضي التي استولت عليها خارج حدود التقسيم. وحذّرت الولايات المتحدة اسرائيل من انها «اذا استمرت في رفض النصائح الودّية من جانب الحكومة الاميركية، والهادفة الى تسهيل التوصل الى سلام شامل في فلسطين، فان الولايات المتحدة ستكون مجبرة على التوصل الى استنتاج باعادة تقويم موقفها تجاه اسرائيل». وحتى الآن، كان الموقف هذا يستند الى الدعم التقليدي لتطلعات الشعب اليهودي الى اقامة «وطن قومي» له في فلسطين. ودعماً لسياسة التعاطف والصداقة تجاه الشعب اليهودي، مددت الولايات المتحدة اعترافها (*de facto*) باسرائيل ودعمت طلبها لقرض بقيمة مئة مليون دولار من مصرف الاستيراد والتصدير، وقد سحبت منه، حتى الآن، ٥١ مليون دولار؛ كما دعمت طلبها الى عضوية الامم المتحدة (**المصدر نفسه**).

وحلّل التقرير الوضع في اسرائيل بأن الحكومة الاسرائيلية ذات «طبيعة مؤقتة» متشددة. وفي مجال السياسة الداخلية تتخذ موقفاً مساوماً تمليه ضرورة التوفيق بين العناصر المتطرفة والاتجاهات الاكثر اعتدالاً للحزب الحاكم. وان الحاجة الى الحفاظ على التوازن الداخلي هذا يجعل من الصعب على القادة الاسرائيليين التجاوب مع الطلبات الخارجية للتوصل الى مساومة بخصوص اعادة بعض الاراضي التي استولت عليها، واعادة جزئية للاجئين، وهما مسألتان اساسيتان للتوصل الى تسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية. وسيؤدي هذا الوضع الى زيادة عزلة اسرائيل عن جيرانها، وتعزيز الاتهامات التي توجه اليها بالتصلب والتوسعية. وبالاضافة الى هذا، تسلك اسرائيل مسلك المحايد في علاقاتها مع الشرق والغرب. وموقف الحياد هذا تمليه الرغبة في الحصول على دعم الغرب والشرق والحصول على معدات عسكرية وتسهيل هجرة يهود الدول الاوروبية الشرقية. وبسبب الطبيعة الحساسة للتوازن السياسي الداخلي في اسرائيل، فان حكومتها ستكون هدفاً لضغوط متزايدة من المتطرفين، الى درجة إما ان ترفض تقديم تنازلات للعرب، أو ان تتبع سياسة تعارض مواقف هذه الجماعات (**المصدر نفسه**).

وتضمّن التقرير ان القدرات التقنية التي يتمتع بها الاسرائيليون، والناتجة، أساساً، عن حصولهم على المساعدة التقنية والمالية من المصادر الاميركية بشكل رئيس، قد أدى الى تعزيز الفرص الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة عندهم، قياساً بالدول المجاورة. وفي غياب المساعدة للدول العربية، سيزداد عدم التوازن هذا في المستقبل، وسيؤدي الى ازدياد التوتر بين العرب واسرائيل. وان برنامج التطوير الاقتصادي واسع النطاق